رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)

المدى

العدد (2569) السنة العاشرة - الجمعة (17) آب 2012
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

إقرأ في المدى

2 موجة من الاعتداءات الإرهابية تضرب البلاد والأنبار تحذر من عودة القاعدة

3 نائب: لو دُعم الفلسطينيون كما يدعم المسلحون في سوريا لانتهت إسرائيل

7 الطاقة البرلمانية: قانون النفط والغاز ضرورة ملحة لوضع السياسة النفطية في مسارها

8 الشرطة يجتاز النجف في دوري النخبة.. والسليمانية يتوج بلقب الدوري الممتاز

انتشار أمني مكثف وحملات دهم وتفتيش في بغداد لإحباط هجمات محتملة

□ بغداد / المدى

قال مصدر أمني مطلع، أمس الخميس، إن الإجراءات الأمنية التي اتخذت في جميع مناطق العاصمة بغداد والمتمثلة بنصب حواجز أمنية متحركة والقيام بعمليات دهم وتفتيش جاءت لإحباط هجمات محتملة وفقا لمعلومات استخبارية دقيقة.وأوضح المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لوكالة "أكانيوز" للأنباء، إن "تعليمات صدرت من القيادات الأمنية العليا بالبدء بتنفيذ لسلسلة إجراءات أمنية تتمثل بنصب السيطرات المتحركة في الطرق السريعة والتقاطعات والمناطق السكنية خصوصا أطراف العاصمة بغداد تحسبا لهجمات محتملة ينفذها مسلحون على أهداف محددة". وأضاف المصدر أن "تعليمات عممت إلى السيطرات بضرورة توخي الحذر من هجمات على نقاط التفتيش بواسطة أسلحة مزودة بكواتم للصوت خصوصا في المناطق المزدحمة حيث تستغل الكثافة السكانية لاستهداف العناصر الأمنية".
وكانت معلومات نسبت إلى مصادر أمنية مطلعة كشفت عن دخول مجاميع مسلحة قادمة من محافظة ديالى إلى العاصمة بغداد لإحداث فوضى أمنية من خلال الاستهداف المتكرر لعناصر الأجهزة الأمنية خصوصا المرابطين عند الحواجز الأمنية.

الكردستاني يؤكد على تغيير السياسات المتبعة
دولة القانون: الإصلاحات لا تتضمن تحديد ولاية الرئاسات الثلاث

□ بغداد / المدى

فيما أكد نائب ائتلاف دولة القانون، أن ورقة الإصلاحات لم تتطرق إلى تحديد ولاية الرئاسات الثلاث، شدد نائب من التحالف الكردستاني، على أنه لابد أن تغير الإصلاحات من السياسات المتبعة.
وفي الوقت الذي اعتبر فيه نائب عن كتلة المواطن الذهاب إلى الإصلاحات بأنه "اعتراف" بالإخفاقات والفساد، ترى نائبة عن ائتلاف العراقية، أن ورقة الإصلاحات حظيت بأجواء ايجابية من جميع الأطراف السياسية.
النائب عن ائتلاف دولة القانون إبراهيم الركابي، قال في تصريح أوردته وكالة "أنباء بغداد الدولية"، أمس الخميس: إن ورقة الإصلاح التي طرحها التحالف الوطني كحل للأزمة لم تتضمن أو تتطرق إلى موضوع تحديد ولاية رئاسة البرلمان والحكومة.
وأضاف "هنالك أطراف داخل التحالف الوطني وضمن لجنة الإصلاح يطالبون بتضمين ورقة الإصلاحات موضوع تحديد ولاية رئيس الوزراء".
وأشار الركابي إلى أن الورقة "ستطرح على ثلاث مراحل، الأولى تتضمن الإصلاحات العاجلة والقريبة، أما الثانية فهي للحوارات مع الكتل، والمرحلة الثالثة للإصلاحات والتعديلات الدستورية التي تتطلب وقتا طويلا".
وأوضح أن "الورقة تتضمن أيضا موضوع المناطق المتنازع عليها والمادة ١٤٠ التي شكلت لها لجنة برلمانية لكن هذه اللجنة دون مستوى الطموح"، حسب تعبيره.
ومن ائتلاف دولة القانون أيضا، يقول النائب فالح الساري: أن "هناك عدة خيارات مطروحة أمام الكتل السياسية لتحديد ولاية رئيس الحكومة، منها عن طريق تشريع قانون يصوت عليه في مجلس النواب أو عن طريق التعديلات الدستورية".
ويؤكد الساري "وجود مساع من الكتل السياسية ليس فقط لتحديد ولاية رئيس الحكومة وإنما حتى لتحديد ولاية رئيس البرلمان بولايتين فقط"، مشيرا إلى أن "من يريد تحديد ولاية رئيس الحكومة عليه تشريع قانون".
واشترط الساري لذلك "أن يكون هذا النص القانوني الذي يؤكد على حصر الولاية لابد أن يكون عبر نافذتين، الأول من رئاسة الجمهورية ويصل إلى البرلمان، والثاني من الحكومة وهذا الأهم كون القانون لا يمكن تمريره من مجلس النواب لان الحكومة لها حق نقض القانون حين التصويت عليه في المحكمة الاتحادية لتفادي ما فعلته الحكومة مع بعض القوانين التي لم ترض عنها".
ويلفت الساري إلى أن "نجاح القانون أو مقترح القانون مرتبط بتقديمه من رئاسة الوزراء فقط".
ويؤيد النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان، فكرة الإصلاحات التي يحاول أن يطرحها التحالف الوطني، لكنه في الوقت نفسه يشدد على أنه لابد أن تغير الإصلاحات من السياسات المتبعة.
ويبين عثمان، إنه "على الرغم من كثرة الحديث عن الإصلاح خلال هذه الفترة لكن لم نطلع عليها حتى الآن وهو أمر مستغرب كون الكتل السياسية بحاجة إلى تطمينات من اجل المضي بالعمل المشترك".
ويتابع "أن هذا الاتفاق السياسي بين القوى سيسهم إلى حد كبير بنجاح الورقة التي لابد بعد هذا أن تأتي إلى مجلس النواب من اجل وضع آلية متفق عليها من اجل المضي قدما بإصلاحات الورقة محكومة بسقوف زمنية".
ويردف عثمان "أن بعض التعديلات تحتاج إلى تعديل دستوري وسن قوانين معينة"، لافتا إلى أن "أحسن مكان للاستمرار بالإصلاحات هو مجلس النواب ليأخذ الطابع الحقيقي للعمل"، مؤكدا أن "من يريد نجاح تلك الورقة لابد من إشراك الكتل الأخرى بها من خلال اجتماع معين".
أما النائبة عن ائتلاف العراقية سهاد العبيدي، فتشير إلى أن ورقة الإصلاحات "حظيت بأجواء ايجابية من جميع الأطراف السياسية"، مبينة أن "هناك لقاءات وحوارات ثنائية بين قادة من التحالف الوطني وقادة من ائتلاف العراقية من جهة، وقادة من التحالف الكردستاني من جهة أخرى، جرت من اجل ورقة الإصلاحات المطروحة".
وذكرت العبيدي أن "أجواء اللقاءات والحوارات كانت ايجابية وجداً ومثمرة"، مضيفة "في حال اتفاق جميع الأطراف السياسية على ورقة الإصلاحات فأنه سيكون انجازا كبيرا لجميع الكتل وليس لكتلة معينة أو محددة، لان الجميع يريد أن يخرج من الأزمة الحالية خصوصا مع وجود حالة ترقب لما يحدث في سوريا وانعكاسها على الشارع العراقي".
وفي موضع آخر، تؤكد العبيدي "هناك من ينادي بالعمل وفق الدستور، وهو أول من يخرق الدستور ويقفز عليه"، مبينة أن "عدم تنفيذ الاتفاقات السابقة التي عقدت بين الكتل السياسية، يعبر عن عدم الجدية في حل المشاكل".
وأضافت أن "أي اجتماع يعقد لن يكون حلاً، لأن الحل هو القضاء على انعدام الثقة التي خلقت فجوة كبيرة تعاني منها الكتل السياسية".
وبخلاف ما ذهبت إليه العبيدي، يرى النائب عن كتلة المواطن علي شبر، أن الإصلاحات التي طرحها التحالف الوطني "كبيرة وتضمنت قضايا مهمة ومصيرية".
وفي الوقت نفسه يعتبر أن "الذهاب إلى الإصلاحات يعني أنه اعتراف ضمني بوجود خلل وإخفاقات، فضلا على وجود مكامن الفساد في أداء الحكومة من ناحية الخدمات أو أي شيء آخر".
وأضاف "من الضروري أن تكون الإصلاحات جدية وشاملة ومنطلقة باتجاه كل المفاصل السياسية، إضافة إلى ما يتعلق بمؤسسات الحكومة حيث أنه من ضمن ورقة الإصلاح لابد ن يذكر موضوع تحديد ولاية رئيس الحكومة والبرلمان كونه أصبح ضرورة في الوقت الحالي".
وطالب شبر "الكتل السياسية بضرورة تجنيب البلاد الأزمات السياسية المتراكمة بسبب الخلافات التي تحدث بين الحين والآخر"، مؤكدا أن "مجلس النواب يخضع إلى التوافقات من خلال القوانين التي تصدر منه كون التوافقات أصبحت أمرا مفروغا منه في القضية التشريعية".
كتلة الأحرار مع حزب الفضيلة الإسلامي، من جانبها، أكدا على ضرورة تقوية أواصر التحالف الوطني وتحويله إلى مؤسسة سياسية واجتماعية قريبة من هموم وتطلعات أبناء الشعب العراقي.
إذ يذكر بيان صحفي لكتلة الأحرار، اطلعت عليه "المدى"، أن برئاسة النائب بهاء الأعرجي وعضوية كل من النواب أمير الكناني وعلي التميمي وجواد الشهيلي وجواد الجبوري، زار حزب الفضيلة الإسلامي والتقى بأمينه العام هاشم الهاشمي وبعض أعضاء المكتب السياسي في الحزب ومن ضمنهم وزير العدل حسن الشمري.
وأشار الأعرجي إلى أنه "جرى خلال اللقاء التباحث بين الطرفين على ضرورة تقوية أواصر التحالف الوطني وتحويله إلى مؤسسة سياسية اجتماعية قريبة من هموم وتطلعات أبناء الشعب العراقي في كل المحافظات، مثلما بيناه لهم في البرامج السياسية التي سواء كانت في دولة القانون أو الائتلاف الوطني العراقي".
وتابع الأعرجي أن "لقاء كتلة الأحرار مع حزب الفضيلة اختزل الكثير من المشاكل كانت ممكن أن تقر خلال هذه اللقاءات".
وأضاف أنه "تمت مناقشة إعادة الترتيبات والاتفاقات في مجلس النواب على كثير من القوانين المهمة منها موضوع المحكمة الاتحادية وقانون الأحزاب وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات".

الخارجية النيابية تصف فتح قنصلية تركية في كركوك من دون موافقة بغداد بـ"الاحتلال"

□ بغداد / المدى

وصف عضو في لجنة العلاقات الخارجية النيابية، فتح قنصلية تركية في كركوك من دون موافقة الحكومة الاتحادية بـ"الاحتلال"، وفيما أكد أن كركوك مدينة عراقية ويجب أن لا تكون مقراً لمزايدات للأحزاب التركية، وصف عدم منح تأشيرة دخول للأراضي العراقية لزعيم حزب الحركة القومية التركي بـ"الطبيعي".
وقال رافع عبد الجبار، في تصريح أوردته وكالة "السومرية نيوز" الإخبارية، أمس الخميس: إن "فتح قنصلية تركية في كركوك يعد طبيعياً، بشرط أن يقدم طلباً لوزارة الخارجية العراقية ويحصل الطلب على القبول ويكون هناك جدوى من فتح هذه القنصلية".
واعتبر "فتح القنصلية من دون موافقة الحكومة العراقية سيكون بمثابة احتلال".
وكانت وسائل إعلام محلية نقلت خبراً عن رئيس الجبهة التركمانية أرشد الصالحي، مفاده أن وفد الجبهة التركمانية زار مؤخراً تركيا وبحث مع المسؤولين فيها الأزمة الأخيرة بين بغداد وأنقرة، مبيناً أن تركيا قدمت طلبين للحكومة العراقية بشأن فتح قنصلية لها في كركوك.
وأعرب عبد الجبار عن رفضه بأن "تكون كركوك مقراً لمزايدات الأحزاب السياسية في التركية"، داعياً إلى أن "يكون الباب الوحيد للدخول للعراق عن طريق وزارة الخارجية العراقية وليس عن طريق جهة أو مكان ينوب عنه".
وفي سياق آخر، اعتبر عبد الجبار أن "عدم منح تأشيرة دخول للأراضي العراقية لزعيم حزب الحركة القومية التركي يعد طبيعياً"، مستغربا "من أن تكون زيارة زعيم حزب الحركة القومية التركي لبغداد طبيعية، إما إذا أجريت إلى كركوك فإنها تكون غير طبيعية".
ولفت عبد الجبار إلى أن "تحديد الزيارة إلى كركوك يعتبر خارج السياقات الدولية وتدخل بالشأن العراقي"، موضحاً أن "زيارة وزير الخارجية التركي داود أوغلو إلى كركوك، مؤخراً كانت استباقية لزيارة أحزاب تركية وكأنه انتخابات الأحزاب التركية ستجري في كركوك وليس تركيا".
وكانت وسائل إعلام محلية أعلنت أمس الاول الأربعاء (١٥ آب الحالي) أن الحكومة الاتحادية رفضت طلباً لزعيم حزب الحركة القومية، دولت بهشلي، للحصول على تأشيرة دخول إلى العراق لزيارة مدينة كركوك، وأداء صلاة عيد الفطر المبارك هناك.

نائب يطالب الكتل السياسية بالبراءة من أعضائها المتورطين بالفساد

□ بغداد / المدى

دعا النائب المستقل عثمان الجحيشي، الكتل السياسية إلى البراءة من كل مسؤول ينتمي لها ثبت تورطه بقضايا فساد مالي وإداري.
وقال الجحيشي في تصريح لوكالة "الفرات نيوز" الإخبارية، أمس الخميس: "أدعو الكتل السياسية إلى التحلي بالشجاعة وإعلان البراءة من كل مسؤول ينتمي لها ثبت تورطه بفساد مالي وإداري والمطالبة بمقاضاته خدمة للصالح العام والشعب".
يذكر أن كثيرا من المسؤولين في الحكومة الاتحادية، متورطون في قضايا فساد مالي وإداري، وتكشف لجنة النزاهة النيابية بين فترة وأخرى تورط مسؤولين كبار ينتمون إلى كتل وأحزاب سياسية بالفساد المالي والإداري.

حركة الوفاق تصف المنشقين عنها بأنهم "ليسوا مؤثرين"

□ بغداد / المدى

وصفت حركة الوفاق الوطني بزعامة إياد علاوي، أمس الخميس، أن المنشقين عن الحركة ليسوا "أصحاب قرار" أو تأثير جماهيري ولا يشغلون أي منصب فيها، مجددة اتهامها بعض وسائل الإعلام بالتنكيل بمشروعها وتلفيق الحقائق، مؤكدة أن ما تتناقله تلك الوسائل عن بعض الانشقاقات في صفوفها "تغطية على الفساد الحكومي والاعتقالات".
وقالت الحركة في بيان صحفي اطلعت عليه "المدى": إن "الإعلام المضاد يسعى دائماً إلى التنكيل بالمشروع الوطني سعيا وراء المادة وتلفيقه للحقائق من اجل النيل من وحدة وتماسك حركة الوفاق الوطني، مستهيناً بجميع المبادئ والقيم الصحفية". وأضافت أن "ما تروجه هذه القنوات عن بعض الانشقاقات في صفوف الحركة ما هو إلا تغطية على الفساد الحكومي والاعتقالات بدون وجه حق وتلفيق التهم"، مشيرة إلى أن "ما أعلن عنه في بعض القنوات عن وجود انشقاق في حركة الوفاق ما هو إلا كذبة يروجها بعض ضعاف النفوس الذين ارتموا في أحضان الذل وباعوا الضمير بالمال".
وأكدت الحركة في بيانها أن "هؤلاء لا يمثلون سوى أنفسهم ولا هم بأصحاب قرار أو تأثير جماهيري ولا يشغلون أي منصب في حركة الوفاق".
وسبق أن اتهمت حركة الوفاق الوطني، في (١٢ تموز ٢٠١٢)، بعض وسائل الإعلام بـ"تجاوزات مسيئة" تطال أشخاصاً من قياداتها، فيما دعت إلى أن لا يساهم في تمرير رسائل سياسية.

الخفاجي: الاستعانة بالأمم المتحدة في الشؤون الداخلية تدويل للقضايا العراقية

□ بغداد / المدى

عد النائب عن كتلة الأحرار النيابية محمد رضا الخفاجي، مطالبة بعض النواب بتدخل الأمم المتحدة للإشراف على عمل مفوضيتي الانتخابات وحقوق الإنسان بحجة ضمان تحقيق العدالة بين جميع الكتل والمرشحين وعدم تهميش أي مكون، بأنه تدويل للقضايا العراقية.
وقال الخفاجي في بيان صحفي، اطلعت عليه "المدى": إن تدخل هذه المؤسسات الخارجية في عمل مؤسسات الحكومة يعتبر نوع من الاعتراف بالفشل وعدم قدرة هذه المؤسسات الحكومية على إدارة وتنظيم عملها وأنها بحاجة إلى الخبرات الخارجية.
وأضاف أن "مثل هذه التصريحات مع الأسف الشديد تعد نوعا من الاستخفاف والاستهانة بالخبرة العراقية والوطنية، إذ أن مثل هذه الأفكار والطروحات هي لإبقاء العراق تحت هيمنة العقول الخارجية".
وأوضح الخفاجي "إذا كان الأمر بهذا الشكل، فما فائدة أن نتبجح بالسيادة الوطنية والاستقلال باتخاذ القرارات ونحن نطلق مثل هذه الأصوات والأفكار الانهزامية التي من أبرز ملامحها هي الشعور بالعجز والفشل والحاجة إلى الغير"، بحسب تعبيره.
وتساءل الخفاجي "هل نسينا أن العراق هو صاحب أول شريعة سنت القوانين في العالم وصاحب أقدم الحضارات، وأن العراق يملك من الخبرة والقدرة على إدارة مؤسساته بما يغنيه عن خبرات الغير".
وتابع "كان الأولى بهؤلاء الذين يطالبون بتدخل الأمم المتحدة لإيجاد الحلول لمشاكلنا، كان عليهم أن يقترحوا تشكيل لجان متخصصة ذات خبرة واختصاص وذو مهنية عالية، باستطاعتها وضع الحلول المناسبة لمعالجة أي مشكلة موجودة أو محتملة، بل علينا أن نفتخر بأننا نملك مثل هذه الخبرات والعقول التي باستطاعتنا أن نصدرها للخارج لا أن نستهين بها ونهينها بطلب الاستعانة بخبرة المؤسسات الخارجية مع الأسف الشديد".

محمد رضا الخفاجي

المجلس الأعلى: هناك لقاءات بين الفرقاء السياسيين بعد العيد

□ بغداد / المدى

أعلن المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، أن الأيام القليلة المقبلة التي تلي عطلة عيد الفطر، ستشهد لقاءات مباشرة بين الكتل السياسية.
وقال المتحدث الرسمي باسم المجلس الشيخ حميد معلة، في تصريح أوردته وكالة "الفرات نيوز" الإخبارية: إن الأيام القليلة المقبلة والتي ستلي عطلة عيد الفطر المبارك ستشهد لقاءات مباشرة بين الفرقاء السياسيين.
وأضاف أن "المجلس الأعلى كان وما يزال يحث ويدفع على أهمية تفعيل خارطة الطريق التي أصبحت واضحة باتجاه الإصلاحات وهو مستمر بحواراته مع جميع الفرقاء".
وأشار إلى أن "المجلس الأعلى يعتقد بأن اللقاءات المباشرة بين الفرقاء السياسيين سواء في أطار طاولة مستديرة أو في إطار اجتماع وطني أو أية مبادرة أخرى من شأنها وضع الفرقاء وجها لوجه كفيلة بحل المشكلات القائمة وإيجاد الحلول المناسبة لها".
وأكد معلة "لقد وجدنا تجاوبا واضحا من مختلف القوى التي زرناها أو فاتحناها ولمسنا تجاوبا واضحا من اندفاع إلى إيجاد الإصلاحات وضرورة الإسراع بها"، مضيفا "أننا نتصور أن فترة ما بعد العيد يمكن أن تكون فترة مناسبة لإيجاد هذا اللقاء خاصة وأن رئيس الجمهورية وهو راعي للكثير لمثل هذه المبادرات سيتواجد بعد هذه فترة".
وتشهد الساحة السياسية سلسلة من الأزمات بين زعماء وقادة الكتل السياسية وبين حكومة إقليم كردستان والمركز مما زاد التعقيد في المشهد العراقي والعملية السياسية وفي خضم ذلك تستعد بعض الكتل إلى حلحلة الخلافات وإنهاء الأزمات بين الفرقاء السياسيين من خلال الحوارات على طاولة المائدة المستديرة.